

Distr.: General
8 August 2003
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
القائم بالأعمال بالنيابة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن فيما يتصل بشهر حزيران/
يونيه ٢٠٠٣ (انظر المرفق).

وقد أُعد هذا التقييم في إطار مسؤوليّتي بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس،
وعملاً بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/451)،
ولا ينبغي اعتباره ممثلاً لآراء المجلس.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غينادي غاتيلوف
القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة الاتحاد الروسي الدائمة لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الاتحاد الروسي للمجلس
(حزيران/يونيه ٢٠٠٣)

مقدمة

تناول مجلس الأمن، في ظل رئاسة الاتحاد الروسي، مجموعة واسعة من المسائل في جدول أعماله، منها، في أفريقيا والشرق الأوسط/فلسطين والعراق وقبرص وكوسوفو (صربيا والجبل الأسود). وتم النظر في الحالة في أفغانستان بتركيز خاص على المخدرات غير المشروعة.

وعقد مجلس الأمن ما مجموعه ١٤ اجتماعا رسميا، خلال شهر حزيران/يونيه، و ١٥ اجتماع مشاورات للمجلس بكامل هيئته واتخذ ٤ قرارات واعتمد ٣ بيانات رئاسية. وأدلى الرئيس بعدة بيانات للصحافة باسم أعضاء المجلس.

وأرسل المجلس في حزيران/يونيه، بعثتين إلى وسط أفريقيا وإلى غرب أفريقيا.

أفريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٤ حزيران/يونيه، قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان ماري جهينو، خلال المشاورات غير الرسمية بتقديم تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2003/211) إلى أعضاء مجلس الأمن. كما أطلع أعضاء المجلس على آخر رحلاته إلى البلد والحالة على أرض الواقع.

وقدمت نائبة منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة، كارولين مكاسكي، إحاطة إلى أعضاء المجلس عن التطورات الهامة في الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في محافظة إيتوري وشمال وجنوب كيفو استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها في مهمتها الأخيرة إلى البلد.

وفي ١٩ حزيران/يونيه، واصل المجلس خلال المشاورات غير الرسمية، النظر في التوصيات الواردة في التقرير الخاص الثاني للأمين العام (S/2003/566 و Corr.1).

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، استمع أعضاء مجلس الأمن خلال المشاورات غير الرسمية، إلى إحاطة من الأمانة العامة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا سيما آخر التطورات في الجزء الشرقي من البلد.

وأصدر الرئيس بيانا صحفيا بعد انتهاء الجلسة.

وفي الجلسة الرسمية، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٨٩ (٢٠٠٣) الذي يمدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

كوت ديفوار

خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٣ حزيران/يونيه، قدم هادي عنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات في كوت ديفوار وعن التحضيرات لإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي، وأعربوا عن ارتياحهم لتقديم رئيس الوزراء مشروع برنامج لتنفيذ هذا الاتفاق إلى المجلس الوطني، وأعربوا مجددا عن تقديرهم لجهود حفظ السلام التي تبذلها القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشددوا مرة أخرى على قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في كوت ديفوار. ودعا أعضاء المجلس الأطراف الأيفوارية إلى مواصلة دفع عملية ليناس - ماركوسي واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى الأمام. وأصدر الرئيس بيانا صحفيا بعد انتهاء الجلسة.

غينيا - بيساو

خلال الجلسة العلنية المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه، قدم ممثل الأمين العام، ديفيد استيفن، تقرير الأمين العام عن التطورات التي طرأت في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2003/621). وأدلى ببيان كل من رئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا دوميساني كومالو، وممثلي غينيا - بيساو وغامبيا (باسم مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو)، وأعضاء المجلس.

وناشد أعضاء المجلس قادة البلد أن ينظموا الانتخابات التشريعية الهامة المقبلة في الوقت المناسب وبصورة فعالة وبطريقة شفافة وعادلة وموثوق بها، وإصدار الدستور الجديد وانتخاب رئيس المحكمة العليا ونائبه على النحو الواجب دون مزيد من التأخير. وطلبوا إلى حكومة غينيا - بيساو أن تتخذ الخطوات الضرورية لتيسير إجراء حوار بناء مع المجتمع الدولي ومؤسسات بريتون وودز وناشدوا مجتمع المانحين أن يساهم ماليا في تنفيذ العملية السياسية والاقتصادية في غينيا - بيساو. وشددوا على أهمية التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في حل مشاكل غينيا - بيساو ودعوا حكومة البلد إلى أن تؤيد

تأييدا كاملا نهج الشراكة الذي حدده الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن غينيا - بيساو.
واعتمد أعضاء المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2003/8).

ليبريا

وفي ٩ حزيران/يونيه، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية كيران برندرغاست، إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات في ليبريا، خلال المشاورات غير الرسمية.

وأكد أعضاء المجلس مجددا دعمهم لجهود السلام التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومحادثات السلام في أكوسومو، بغانا؛ ودعوا أصحاب المصلحة في الصراع إلى إيقاف أعمال القتال فورا، وإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار من أجل إعطاء عملية السلام فرصة للنجاح، وناشدوا الأطراف تقديم ضمانات أمنية لوصول آمن ودون عوائق لوكالات الإغاثة الإنسانية إلى الفئات الضعيفة وكذلك ناشدوا المجتمع الدولي تقديم مساعدة فورية إلى الشعب الليبيري لمنع حدوث كارثة إنسانية في ليبريا. وبعد انتهاء الجلسة، أدلى الرئيس ببيان إلى الصحافة.

وفي ١١ حزيران/يونيه، قدمت إدارة الشؤون السياسية خلال المشاورات غير الرسمية، إحاطة إلى أعضاء المجلس، عن تقرير الأمين العام عن الحالة في ليبريا (S/2003/582) وعن محادثات السلام الجارية في غانا بين حكومة ليبريا والأطراف الليبرية بالإضافة إلى الحالة على أرض الواقع.

وبعد انتهاء الجلسة، أصدر الرئيس بيانا إلى الصحافة أعرب فيه أعضاء المجلس عن القلق العميق إزاء تدهور الحالة الأمنية بشكل سريع في ليبريا، وحثوا جميع المقاتلين بأشد العبارات إلى إيقاف أعمال القتال فورا والاتفاق على وقف إطلاق النار، وشددوا بصورة خاصة على الحاجة العاجلة إلى إبقاء المقاتلين على حياة وممتلكات المدنيين الأبرياء.

وفي ١٣ حزيران/يونيه، قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تولىاميني كالوما، خلال المشاورات غير الرسمية، إحاطة إلى المجلس عن الحالة في ليبريا التي تميزت بالقتال الشديد المؤكد بين القوات المسلحة الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة المنافسة. وبعد انتهاء الجلسة، أصدر الرئيس بيانا إلى الصحافة أعرب فيه أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الحالة في ليبريا واتفقوا على تقدير الأمين العام لهذه الحالة، وأعربوا عن ترحيبهم بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

سيراليون

في ٤ حزيران/يونيه، انتهت فترة حظر الماس في سيراليون. ووافق مجلس الأمن على عدم تجديد هذه التدابير، وفي ٥ حزيران/يونيه، أصدر الرئيس بيانا إلى الصحافة عن هذه المسألة.

بعثة مجلس الأمن

في ١٨ حزيران/يونيه، وفي جلسة علنية للمجلس، قدم رئيس بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا، الممثل الدائم لفرنسا، جان مارك دو لا سابلية، تقرير البعثة إلى مجلس الأمن وأطلع أعضاء المجلس على الاجتماعات التي عقدتها البعثة مع رؤساء الدول الإقليمية.

آسيا

أفغانستان

في ٩ حزيران/يونيه، قدم الرئيس تعازيه إلى حكومة ألمانيا فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الذي وقع في كابول ضد حفظة السلام الألمان. فقد اغتيل أربعة جنود وجرح كثيرون آخرون.

وفي الجلسة العلنية المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه، نظر مجلس الأمن في الحالة في أفغانستان بتركيز خاص على التهديدات التي تشكلها المخدرات الواردة من أفغانستان، بما في ذلك مسائل إنتاجها واستهلاكها والاتجار فيها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

وقدم كل من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أنطونيو ماريا كوستا، إحاطة إلى المجلس.

ولوحظ أن الأمن ظل تحديا خطيرا يواجهه أفغانستان. وأكد المجلس على وجوب تعزيز الأمن عن طريق الجهود المنسقة المتواصلة لمكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة في أفغانستان ومنع الاتجار بها خارج حدودها، إدراكا منه للصلة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب.

واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2003/7) ألقى الضوء على الحاجة إلى تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان المجاورة لوقف الاتجار بالمخدرات عبر الحدود، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها تعزيزا لمراقبة المخدرات والحد من تدفقها. ودعم البيان استراتيجية مكافحة المخدرات التي وضعتها الإدارة الانتقالية الأفغانية من أجل القضاء على زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة بحلول عام ٢٠١٣ والحد من الطلب على المخدرات عالميا.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٣ حزيران/يونيه، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في جلسة علنية، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في الشرق الأوسط. فأكد أن اجتماع القمة الناجح في العقبة بعث آمالا وتوقعات كبيرة. وفي الوقت نفسه أدى استمرار العنف إلى تقويض خطير للجهود المبذولة لتجديد عملية السلام. وأكد أن من المهم للإسرائيليين وللفلسطينيين على السواء أن يبقوا على طريق السلام وأن يشرعوا في تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. وقدم إحاطة إلى المجلس عن الحالة الإنسانية التي يعانيها الفلسطينيون، والتي لم يحدث فيها أي تحسن برغم الخطوات التي اتخذت نحو تجديد العملية السياسية.

وأدان أعضاء المجلس أعمال العنف والإرهاب، وشددوا على ضرورة اتخاذ إسرائيل إجراءات عملية لتخفيف العبء الإنساني على الفلسطينيين.

وأصدر رئيس المجلس بيانا إلى الصحافة أعرب فيه باسم المجلس عن قلقه الشديد إزاء استمرار العنف وتزايد، وأيد خارطة الطريق مكررا طلبه أن تتوقف على الفور جميع أعمال العنف، بما فيها أعمال الإرهاب والاستفزاز والإثارة والتهديم وأكد مرة أخرى على أهمية تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك علي المسار الإسرائيلي السوري والمسار الإسرائيلي اللبناني.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه عقد مشاورات حول قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس حول التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام مؤكدا توصيته بتمديد ولاية القوة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

وأيد أعضاء المجلس اقتراح الأمين العام. وأكدوا على ضرورة بذل جهود فعالة تستهدف تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه اتخذ المجلس القرار ١٤٨٨ (٢٠٠٣) الذي مدد به ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. واعتمد بيان رئاسي يعكس رأي المجلس بأن الحالة في الشرق الأوسط متوترة جدا ومن المرجح أن تظل كذلك، ما لم يتم، وإلى أن يتم، التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط.

وفي اليوم نفسه أدلى الرئيس ببيان للصحافة أعرب فيه عن تأييده لنتائج اجتماع اللجنة الرباعية في عمّان يوم ٢٢ حزيران/يونيه.

العراق

في ٥ حزيران/يونيه، أثناء جلسة رسمية للمجلس، قدم الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، الدكتور هـ. بليكس، تقريره الفصلي الثالث عشر. فأكد أن اللجنة، خلال الفترة التي قامت فيها بعمليات التفتيش والرصد في العراق، لم تجد ما يثبت استمرار أو استئناف برنامج أسلحة الدمار الشامل. وإن عدم العثور على شيء لا يمكن أن يكون نتيجة لقيام السلطات العراقية منفردة بتدميرها أو بإخفائها بصورة فعالة. وأعرب عن رأيه أنه في البيئة الجديدة في العراق، يمكن التثبت من الحقيقة.

وأشار الرئيس التنفيذي إلى أن مجلس الأمن أعلن في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) عن نيته العودة إلى النظر في ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. فاللجنة تظل على استعداد لاستئناف العمل في العراق بوصفها جهازاً مستقلاً للتحقق، أو القيام بالرصد الطويل الأمد إذا ما قرر المجلس ذلك. وقال، في هذا السياق، إن الدراية الفنية الأساسية المتوافرة لدى اللجنة لا تزال تشكل رصيذاً قيماً يستطيع المجلس الاستفادة منه حينما تكون هناك حاجة إلى خدمات هيئة مستقلة للتحقق أو الرصد، وخاصة في ميدان الأسلحة البيولوجية والقذائف التي لا توجد منظمات دولية للتحقق منها.

وبعد الإحاطة، أعرب رئيس المجلس، وقد لاحظ عزم الدكتور بليكس على ترك وظيفته، عن امتنانه له وتقديره وتقديره للجهود التي قام بها لتنفيذ ولاية اللجنة.

وأثناء المشاورات أشار بعض أعضاء المجلس إلى ضرورة الاستفادة من إمكانيات اللجنة لإغلاق ملف نزع السلاح العراقي. وأطلع ممثلو دول التحالف المجلس على جهودهم الخاصة في هذا المجال. وأيد بعض الأعضاء فكرة استخدام الخبرة الفنية المتوافرة داخل اللجنة لأغراض التحقق والرصد على الصعيد الدولي، بينما أكد أعضاء آخرون على ضرورة جعل دور اللجنة محدوداً بملف نزع السلاح العراقي.

وفي المشاورات غير الرسمية التي دارت يوم ١٦ حزيران/يونيه، نظر المجلس في التقرير الذي قدمه الأمين العام عملاً بالفقرة ١٦ (ج) من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وأثار بعض أعضاء المجلس أسئلة عديدة حول الطرائق المالية لعملية الإنهاء التدريجي لبرنامج "النفط مقابل الغذاء". وتقرر بناء على طلب عدد من الوفود مواصلة النظر في التقرير في لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠).

وأثناء المشاورات، في ١٦ حزيران/يونيه، قام منسق الأمم المتحدة الرفيع المستوى، يولي فورونتنسوف، وفقاً للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، بعرض التقرير الفصلي الذي قدمه الأمين العام عن الممتلكات والمحفوظات الكويتية. وأشار إلى أنه في فترة ما قبل الحرب كان التعاون

من جانب السلطات العراقية في حل هذه القضية الإنسانية محدودا. وأكد أنه، وإن كانت بعض الممتلكات وبعض الوثائق قد ردت إلى الكويت، فإن معظم المحفوظات الكويتية مع المعدات العسكرية التي استولت عليها العراق لم يرد إلى الكويت حتى الآن. وأعرب المنسق عن نيته مواصلة نشاطه للانتهاء من مشكلة الممتلكات والمحفوظات الكويتية. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لمواصلة نشاطه في هذا المجال الإنساني، مجال الممتلكات الكويتية والأشخاص الكويتيين المفقودين على السواء.

وفي المشاورات غير الرسمية التي دارت في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطة من المدير التنفيذي لبرنامج العراق، السيد بينون سيفان، حول تنفيذ الفقرتين ١٦ و ١٧ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وأعرب أعضاء المجلس عن تصميمهم على مواصلة الرصد عن كذب لعملية الانهاء التدريجي للبرنامج الإنساني.

أوروبا

قبرص

في ٦ حزيران/يونيه نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص. وقام الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي العنابي، بإبلاغ المجلس أن الحالة على طول خط وقف إطلاق النار ظلت هادئة طوال الأشهر الستة الأخيرة. وأعرب في الوقت نفسه عن أسفه لاستمرار الانتهاكات لوضع ما قبل الحرب في ستروفيليا.

وشدد أيضا على أن التطورات الإيجابية الأخيرة ليست بديلا عن تسوية شاملة وأن تسوية من هذا القبيل لا يمكن أن تتحقق بدون التزام سياسي من كلا الجانبين بـ "خطة عنان" والتقييد بجدول زمني ثابت للوصول بالمفاوضات إلى خاتمتها.

وأيد أعضاء المجلس أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وحثوا القبارصة الأتراك والقوات التركية على إلغاء سائر القيود المفروضة على القوة.

واجتمع رئيس المجلس بممثلي قبرص واليونان وطائفة القبارصة الأتراك وتركيا. وأكد الأطراف أنهم متمسكون بمواقفهم المعروفة جيدا إزاء الحالة في قبرص.

وفي جلسة رسمية معقودة في ١١ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس القرار ١٤٨٦ (٢٠٠٣) الذي مدد به ولاية القوة لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وقبل اتخاذ القرار، ووفقا للممارسة السابقة، أطلع الرئيس المجلس على نتائج مشاوراته مع الأطراف المعنية.

جورجيا - أبخازيا

خلال المشاورات غير الرسمية يوم ٦ حزيران/يونيه، قام الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي العنابي، بإبلاغ أعضاء المجلس أن مراقبا عسكريا دانمركيا واثنين من المراقبين العسكريين الألمان و مترجما محليا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا اختطفوا عندما كانوا في داورية بأعالي وادي كودوري. وأكد أن الأمم المتحدة تتخذ التدابير اللازمة للإفراج عن الرهائن.

وحت ممثل ألمانيا الأمانة العامة للأمم المتحدة على الكف عن اتخاذ إجراءات قد تعرض حياة الرهائن للخطر.

وأدى رئيس المجلس ببيان للصحافة أدان فيه عملية الخطف وطلب الإفراج بسرعة عن الأفراد التابعين للأمم المتحدة.

وفي ١١ حزيران/يونيه أبلغ الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام المجلس أن الرهائن قد أفرج عنهم وأن الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايدي تاغليافيني، تحدث هاتفيا مع رئيس جورجيا، إدوارد شيفاردنازي، الذي قال، في جملة أمور، إن جميع المسؤولين عن الحادث سيقدمون إلى العدالة.

كوسوفو و صربيا والجبل الأسود

في ٣ حزيران/يونيه عقد المجلس مشاورات قام أثناءها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي العنابي، بإطلاع الأعضاء على آخر التطورات فيما يتعلق بالخصخصة في كوسوفو وقيام الممثل الخاص للأمين العام، مايكل شتاينر، بنشر القائمة التنظيمية رقم ١٣/٢٠٠٣ بشأن نقل حق استخدام الممتلكات غير المنقولة والمملوكة جماعيا، والمعروفة عموما باسم قاعدة استخدام الأراضي. وعممت على الأعضاء للعلم رسالة موجهة إلى الرئيس من الممثل الدائم لصربيا والجبل الأسود لدى الأمم المتحدة في الموضوع نفسه.

وفي ٦ حزيران/يونيه عقد المجلس مشاورات قام أثناءها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام بإطلاع الأعضاء على حادث القتل الوحشي لثلاثة من الصرب المقيمين في كوسوفو في بلدة أوبيليه بكوسوفو، وعلى الخطوات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للقبض على مرتكبي هذه الجريمة الشنعاء وتقديمهم للعدالة. بما في ذلك إنشاء مجموعة خاصة من شرطة البعثة مع مستشارين خاصين من طائفتي الصرب والألبان الكوسوفيين للتحقيق في الجريمة. وأدان أعضاء المجلس هذه الجريمة بقوة وشددوا على أن أعمال القتل في أوبيليه تشكل نكسة في الجهود الرامية إلى تعزيز تعدد الإثنيات في كوسوفو وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين. وأصدر الرئيس بيانا إلى الصحافة بعد الاجتماع.

وفي ١٠ حزيران/يونيه عقد المجلس جلسة علنية للنظر في الحالة في كوسوفو. وقام الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بإطلاع المجلس على آخر التطورات التي طرأت بعد الإحاطة السابقة في ٢٣ نيسان/أبريل. فأكد أن التقدم المحرز في الذكرى السنوية الرابعة لاتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) كان هاماً، ولكن ما زالت هناك تحديات في بعض المجالات الأساسية مثل حرية التنقل، والمشاركة الهامة من جانب الأقليات، وعودة اللاجئين والحوار بين بلغراد وبريسينا.

وأعاد أعضاء المجلس تأكيد دعمهم لتهيئة الظروف الأمنية والسياسية والتشريعية الملائمة التي تسمح للأقليات بأن تصبح جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كوسوفو. وذكروا أن المسؤولية الخاصة لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة هي خلق المناخ المفضي إلى تنفيذ أهداف المجتمع الدولي لمصلحة جميع سكان كوسوفو، وأنه يتعين على الجمعية الوطنية لكوسوفو، في جملة أمور، أن تكف عن المبادرات التي تتعارض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو مع الإطار الدستوري. وأيد أعضاء المجلس سياسة "المعايير قبل المركز" التي وضعها الممثل الخاص، وحثوا الطرفين على الامتناع عن إطلاق البيانات واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تضر بالوضع النهائي لكوسوفو.

ووجهت الدعوة إلى ممثل اليونان (بصفته رئيس الاتحاد الأوروبي) وإلى ممثل صربيا والجلب الأسود، بناء على طلبهما، للمشاركة في المناقشة وأدل كل منهما ببيان.

قضايا عامة

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في جلسة علنية يوم ١٢ حزيران/يونيه اتخذ المجلس القرار ١٤٨٧ (٢٠٠٣) بأغلبية ١٢ صوتاً وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت (فرنسا وألمانيا والجمهورية العربية السورية). والقرار ينص، في جملة أمور، على الحصانة من المقاضاة أمام المحكمة الجنائية الدولية لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والآتين من بلدان ليست طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة لمدة ١٢ شهراً تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وبهذا يتم تمديد استثناء كان قد طلب أصلاً في تموز/يوليه ٢٠٠٢.

حماية المدنيين في الصراع المسلح

في ٢٠ حزيران/يونيه وفي جلسة رسمية للمجلس قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد كيتزو أوشيمبا، إحاطة شفوية عن التقدم المحرز في تنفيذ المذكرة التي اعتمدها المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٢ وعن وضع تفاصيل

خريطة الطريق لحماية المدنيين. وأولي انتباه خاص إلى الحالات الخاصة لأفغانستان والعراق وليبيا، بما في ذلك مشاكل وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان الضعفاء، وسلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني المرتبطين به، ومنع انتهاكات قواعد ومبادئ القانون الدولي من جانب الأطراف في الصراع المسلح.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لجهود الأمم المتحدة وأكدوا أهمية استنباط نهج شامل لمنع الصراع المسلح، والمكافحة الفعالة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ووضع حد للإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الجرائم ضد المدنيين والأفراد العاملين في المجال الإنساني، وتحسين التنسيق بين المنظمات الإنسانية الدولية وغير الحكومية.